المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين بالرياض
قسم السنة وعلومها

فتاوى إمام المفتين صلى الله عليه وسلم

من كتاب (أعلام الموقعين) لابن قيم الجوزية

تخريجها ودراسة أسانيدها والحكم عليها

من قوله: (وقال ﷺ: أتدرون ما الغيبة؟) إلى نهاية الكتاب

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

تخريج وتقديم

الطالب: فهد بن إبراهيم الوهبي

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور:

عبد الله بن وكيل الشيخ

الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها

١٤١٧-١٤١٨هـ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه.

أما بعد :

فإن الاشتغال بالسنة النبوية من أشرف الأعمال وأجلها ، وأزكاها وأرجاها ، فهي وحي يوحى ، وهي المبينة للقرآن ، والموضحة لأحكامه ، والمفصلة لمجمله ، والمقيدة لمطلقه ، والمخصصة لعامه . قال الله تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ، ولعلهم يتفكرون ﴾ [النحل : ٤٤] .

لهذا اعتنى سلف هذه الأمة عناية بالغة بالسنة النبوية ، فسعوا في حفظها وتدوينها وتصنيفها ، ونشرها ، والدعوة إليها ، والذود عنها ، باذلين في هذا السبيل كل غال ونفيس ، غير مبالين بما أنفقوا من الأوقات ، وما بذلوا من الجهود والطاقات ، وما تعرضوا له من الأخطار والأذى ، فحفظ الله بهم السنة تحقيقاً لوعده : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ [الحجر : ٩] .

حتى إذا دونت الأحاديث ، وصنفت المصنفات ، وميزت الأسانيد ، اتجه العلماء للتفنن في خدمة السنة إما بشرح أحاديث كتاب من الكتب المتقدمة ، أو اختصاره ، أو إفراد رجاله بالتأليف وبيان أحوالهم جرحاً وتعديلاً ، أو جمع أحاديث باب من الأبواب كأحاديث العقائد أو الأحكام أو الآداب أو الفتن ، أو موضوع من الموضوعات كأحاديث الصلاة أو الصيام ونحوها من كتب متعددة ، في مؤلف مستقل .

وهكذا ضروب مختلفة ، وطرائق متعددة تصب في خدمة ميراث النبي ﷺ وتقريبه ، وتيسير تناوله وتعلمه وتعليمه وتطبيق أحكامه ، فرحم الله سلف هذه الأمة ومن اقتدى بهم واقتفى أثرهم ، وعمنا معهم برحمته وجمعنا بهم في دار كرامته . وجزاهم على ما صنعوا وقدموا خيراً كثيراً .

وإن من هؤلاء الأعلام أئمة الإسلام ، الإمام الحافظ شمس الدين أبا عبدالله بن قيم الجوزية ، المتوفى سنة (٧٥١هـ) - عليه رحمة الله - فقد كانت له مشاركة بديعة في هذا الميدان لم يسبق إليها - فيما أعلم - ، وذلك أنه جمع فتاوى النبي ﷺ ، التي كانت حول

أسئلة وجهت إليه في قضايا كثيرة ومتنوعة ، حيث أخذ ابن القيم يجمعها ويقتنصها من كتب الحديث المتفرقة ، ثم قام بترتيبها على الأبواب ليسهل الرجوع إليها ، وجعلها خاتمة لكتابه العظيم : " أعلام الموقعين عن رب العالمين " والذي هو موجه على وجه الخصوص للمفتين والقضاة ، لتكون لهم هذه الفتاوى نوراً ونبراساً يهتدون بها ويحذون حذوها ، كيف لا وهي صادرة من إمام المفتين ورسول رب العالمين ﷺ !

وهي فتاوى عظيمة ، تأثر ابن القيم بها كثيراً ، فقال - بعد أن ساق جملة منها وقد رأى جلالتها وعظمتها وهي تخرج من مشكاة النبوة ، وقد أخذته كل مأخذ - : " فلله ما أجل هذه الفتاوى وما أحلاها ، وما أنفعها وأجمعها لكل خير ، فوا لله لو أن الناس صرفوا هممهم إليها لأغنتهم عن فتاوى فلان وفلان ، وا لله المستعان " [١] .

كما جعلها قبل ذلك علامة على جلالة مؤلفه - المذكور - حيث قال في مبتدئها : " ولنختم الكتاب بذكر فصول يسير قدرها ، عظيم أمرها ، من فتاوى إمام المفتين ورسول رب العالمين ، تكون روحاً لهذا الكتاب ، ورقْماً على جلة هذا التأليف " [٢] .

وقد قرئ " أعلام الموقعين " على سماحة العالم الشيخ : عبدالعزيز بن عبدا لله بن باز - حفظه ا لله وأمد في عمره على طاعته ونفع به - ، وقرئت هذه الفتاوى عليه ، فكان كثيراً ما يحث على تخريجها ، ودراسة أسانيدها ، وبيان ما تصح نسبته منها إلى النبي ﷺ من غيره [٣] .

لهذا رأيت أن يكون موضوع رسالتي لنيل درجة الماجستير في جزء من هذه الفتاوى ، لعلي أن أسهم - ولو بجهد المقل - في خدمة سنة النبي ﷺ .

وأجمل أسباب اختياري لهذا الموضوع بما يلي :

١ - أهمية هذه الفتاوى ، وقيمتها العلمية لكونها صادرة من إمام المفتين ﷺ .

٢ - اشتمالها على أغلب أبواب الدين .

٣ - خلو المكتبة الحديثية من مثل هذا النوع من التأليف في كتاب مفرد مستقل .

---

(١) أعلام الموقعين (٤/٢٩٢) .

(٢) أعلام الموقعين (٤/ ٢٦٦) .

(٣) عن مقدمة رسالة الأخ الشيخ : ناصر بن إبراهيم العبودي (ص ٤) مخرج القسم الأول من هذه الفتاوى .

٤ - أن تخريج هذه الفتاوى ودراستها وخدمتها ييسر الانتفاع بها ، ويسهل تناولها ، ويجعلها قريبة بين يدي الناس ولاسيما طلبة العلم منهم .

٥ - إمامة ابن القيم وجلالته .

٦ - أهمية كتاب "أعلام الموقعين" بوجه عام ؛ حيث لا يستغني عنه مبلغ عن الله تعالى ، وتخريج هذه الفتاوى وخدمتها يثري هذا الكتاب ويزيد من قيمته العلمية .

وأما عنوان هذا البحث فهو :

(فتاوى إمام المفتين ﷺ ، من كتاب " أعلام الموقعين " لابن قيم الجوزية ، تخريجها ، ودراسة أسانيدها ، والحكم عليها ، من قوله : وقال ﷺ : " أتدرون ما الغيبة ؟ " إلى نهاية الكتاب) .

هذا وقد سرت في إعداد هذا البحث حسب الخطة الآتية :

قسمت البحث قسمين وخاتمة .

القسم الأول

الدراسة

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : التعريف بالإمام ابن قيم الجوزية .

وفيه تسعة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه .

المبحث الثاني : ولادته .

المبحث الثالث : أسرته .

المبحث الرابع : نشأته وجوانب من حياته .

المبحث الخامس : شيوخه .

المبحث السادس : تلاميذه .

المبحث السابع : مؤلفاته .

المبحث الثامن : ثناء الأئمة عليه .

المبحث التاسع : وفاته .

الفصل الثاني : التعريف بكتاب : " أعلام الموقعين " .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تحقيق تسميته .

المبحث الثاني : موضوعه .

المبحث الثالث : أهمية الكتاب وقيمته العلمية .

المبحث الرابع : طبعاته .

الفصل الثالث : دراسة عن الفتاوى النبوية الواردة في آخر كتاب " أعلام الموقعين " .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : سبب إيرادها .

المبحث الثاني : منهج ابن القيم فيها .

المبحث الثالث : مصادره .

المبحث الرابع : بعض الملاحظات على المؤلف .

الفصل الرابع : مباحث في موضوع الكبيرة .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر .

المبحث الثاني : تعريف الكبيرة .

المبحث الثالث : تكفير الصغائر باجتناب الكبائر .

المبحث الرابع : الكتب المؤلفة في الكبائر .

الفصل الخامس : دراسة عن الكبائر التي أوردها ابن القيم ضمن أحاديث الفتاوى .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : سبب إيرادها .

المبحث الثاني : أهميتها .

المبحث الثالث : منهج ابن القيم فيها .

المبحث الرابع : بعض الملاحظات على المؤلف .

القسم الثاني

تخريج الفتاوى النبوية ، ودراسة أسانيدها ، والحكم عليها

وهذا هو لب الرسالة وجوهرها ، ويمكن إجمال المنهج الذي اتبعته فيما يلي :

١ - نقلت القدر المحدد لي من الأحاديث من النسخة المطبوعة التي حققها الشيخ :محمد محيي الدين عبدالحميد ، ووضعته في أعلى الصفحة ، وميزته بحرف أكبر ، مشيراً في الهامش الأيسر إلى مكان وجوده في نسخة الشيخ عبدالحميد بذكر رقم الصفحة من الجزء الرابع .

٢ - قابلت النص على نسختين خطيتين - سيأتي وصفهما - ، وأثبت ما رأيته صواباً ، مستعيناً بالأصول المخرج منها .

٣ - رقمت الأحاديث أرقاماً متسلسلة ، سواء ما صرح به المؤلف ، أو أشار إليه إشارة .

٤ - وضعت خطاً مستقيماً بقدر ثلث عرض الصفحة ، كالفاصل بين النص الذي ساقه المؤلف ، وبين عملي في الأحاديث .

وفي أسفل منه قمت بعمل الآتي :

أ - أثبت الفروق بين النسختين والمطبوعة .

ب - قمت بشرح غريب النص ، معنوناً له بـ : " شرح الغريب " ، وإن دعت الحاجة إلي شيء من التعليق فعلت ذلك إن كان له إتصال بشرح الغريب ، وإلا أرجأته بعد الحكم على الحديث معنوناً له بـ : " تعليق " .

ج - شرعت بعد ذلك في الكلام على النص من جهة الصناعة الحديثية وفق التقسيم الآتي مع بيان منهجي في كل قسم :

أولاً : تخريج الحديث :

١ - سلكت في تخريجي للأحاديث مسلك التوسع ، إلا ما كان في الصحيحين أو أحدهما فلا أخْرُج في الغالب عن الكتب الستة ، إلا لفائدة تتعلق بالإسناد أو المتن ، لحصول المقصود بإخراج الشيخين أو أحدهما له .

فأما ما كان خارج الصحيحين فأتوسع فيه حسب الإمكان رغبة في الوقوف على أكبر قدر من الطرق المفيدة في تقوية الحديث على وجه الخصوص ، مع فوائد أخرى كثيرة كدفع توهم الغرابة ، أو تصريح مدلس بالسماع ، أو العثور على تحريف أو سقط في الإسناد ونحو ذلك .

٢ - إذا عزا المؤلف الحديث لمصدر معين بدأت به ، ثم أرتب المصادر الأخرى حسب المتابعات التامة فالقاصرة .

فإن اتفقت بعض المصادر في الرواية عن راوٍ واحد رتبتها كما يلي :

الصحيحان ، ثم من التزم الصحة (صحيح ابن خزيمة ، وابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، والمختارة للضياء المقدسي) ، ثم السنن الأربع وألحقت بسنن النسائي سننه الكبرى ، ثم بقية الكتب التسعة (مسند أحمد ، وموطأ مالك ، والدارمي) ، ثم بعد ذلك أرتب المصادر حسب وفيات أصحابها .

هذا هو الترتيب الذي نهجته ، إلا في حالة أن يكون من حقه التقديم قد أخرج الحديث من طريق من حقه التأخير ، فأقدم هذا الأخير ، وأقول : وعنه ، أو ومن طريقه أخرجه فلان .

مثل أن يكون الحديث عند ابن أبي شيبة في " مصنفه " ، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه في " سننه " فهنا أقدم ابن أبي شيبة ، ثم أقول : ومن طريقه أخرجه ابن ماجه .

٣ - إذا لم يعز المؤلف الحديث لمصدر معين ، فإني أنظر أقرب المصادر لفظاً للمؤلف فأقدمه ، فإن اتفقت المصادر في لفظها أو كان الفرق يسيراً ، قدمت من حقه التقديم ، حسب ما تقدم في ترتيب المصادر ، ثم أرتب المصادر الأخرى حسب المتابعات التامة فالقاصرة .

٤ - عنيت بسياق الأسانيد بتمامها ، ولا سيما أسانيد الكتب الستة ومن في طبقتهم أو أعلا منهم ، وأما من طالت أسانيدهم ، فأكتفي بإيراد السند من عند صاحب المتابعة ، وأقول : أخرجه فلان من طريق فلان ، فيعلم أن بينهما راوياً أو رواةً لم أذكرهم .

كما حرصت في الوقت نفسه على جمع الأسانيد المتماثلة ، في سياق واحد ، كما إذا اجتمع الأئمة - أصحاب المصنفات - على رواية الحديث بإسناد متحد ، أو في طريق

من طرقه ، فإني أذكرهم واحداً تلو الآخر ، ثم أقول : جميعهم عن فلان ، وأسوق الإسناد .

ومثله إذا اجتمعوا في مدار واحد ، واختلفت أسانيدهم فيما قبله فإني أسوق إسناد كل منهم إلى ما قبل المدار ، ثم أجمعهم فأقول : أربعتهم ، أو خمستهم عن فلان - المدار - وأسوق الإسناد ، وهكذا .

والغرض من هذا : هو الاختصار ، وإبراز موضع المتابعة ، وبيان مدار إسناد الحديث ، ومثله مدار كل طريق .

٥ - لم ألتزم بصيغ التحديث الواردة في الأسانيد ، وإنما أوردها في الغالب بصيغة العنعنة ، إلا عند الحاجة ، كأن يكون الراوي مدلساً ، فأورد من الصيغ ما أقف عليه ، دفعاً لتهمة التدليس .

٦ - كما عنيت بالأسانيد فقد عنيت كذلك بالمتون ، فأنبه عقب سياق الإسناد على من وافق لفظُه لفظَ المؤلف ، ومن خالفه ، ومن زاد عليه وهكذا .

فإذا كان اللفظ واحداً ، قلت: بلفظه . وإن كان الاختلاف يسيراً جداً ، قلت : بمثله .

وإن كان قريباً منه ، قلت : بنحوه . وإن اختلف اللفظ والمعنى واحد ، قلت : بمعناه .

وإن كان فيه زيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير بينت ذلك ، وقد أحتاج إلى ذكر اللفظ فأذكره .

٧ - التزمت ذكر أقوال الأئمة أصحاب المصنفات عقب تخريجهم للحديث كأقوال الحاكم ، والترمذي ، والطبراني وغيرهم ، مقروناً بالعزو إليهم . كما أذكر موافقة الذهبي للحاكم أو مخالفته .

٨ - إذا كان المصدر المعزو إليه مرتباً على الأبواب ، فإني أذكر اسم الكتاب والباب ، ورقم الجزء والصفحة ، ورقم الحديث - إن وجد - رامزاً له بحرف " ح " .

فإن تكررت الإحالة على المصدر في نفس الموضع اكتفيت بما ذكرته عند أول وروده ، مشيراً إلى أنه تقدم بقولي : " في الموضع السابق " ، وقد لا أشير ، خصوصاً إذا كان الموضع قريباً جداً ، فيُعلم من إهمالي لمكان العزو أنه تقدم قريباً ، إلا أن يتغير رقم الحديث فأثبته بين هلالين ، وقد أذكر الجزء والصفحة ، خصوصاً إذا طال الفصل .

وأما إذا لم يكن المصدر المعزو إليه مرتباً على الأبواب ، فإني أذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث - إن وجد - .

٩ - إذا عزوت الحديث للأئمة أصحاب الكتب الستة والإمام أحمد وأطلقت ، فإنما أعني في كتبهم المشهورة ، فإن أردت غيرها بينت .

١٠- عند الإحالة على " صحيح البخاري " فإنما أريد النسخة المطبوعة مع شرحه " فتح الباري " ؛ لكثرة النظر في هذا الشرح ومراجعته ؛ لأهميته . هذا مع عدم إغفال النسخ الأخرى للصحيح ، وإنما مقصود ما تقدم في الإحالات .

١١- عند الإحالة على "مسند الإمام أحمد" فإنما أريد النسخة المطبوعة بالميمنية والتي قامت بتصويرها دار صادر ، وذلك لكثرة تداولها ، فإن أردت غيرها بينت .

١٢- عندما يتبين أن في إسناد الحديث أو متنه ، اختلافاً على راوٍ أو أكثر ، فإني أقوم بدراسته ، فأنبه في مبتدأ التخريج على من وقع عليه الاختلاف ، ثم أقوم بتخريج كل وجه على حدة . أُعْقِب ذلك بنتيجة هذا الاختلاف تحت عنوان : " النظر في الخلاف " إما بالجمع بين الروايات ، أو الترجيح ، حسب ما يتبين من خلال تخريج الأوجه المختلفة ، وعلى مقتضى أوجه الجمع والترجيح التي يسلكها العلماء ، ومستعيناً بما أقف عليه من كلام النقاد حول هذا الاختلاف .

وربما يكون هذا الاختلاف وقع في بعض طرق الحديث دون بعضها الآخر ، وهنا أبدأ بتخريج الطرق التي لم يقع فيها اختلاف ، ثم أعالج الخلاف الواقع في الطرق الأخرى على نحو ما تقدم .

ثانياً : دراسة الإسناد :

١ - اختصت دراسة الإسناد بغير أسانيد الصحيحين ، لتلقي الأمة لما فيهما بالقبول فلا حاجة لدراسة أسانيدها والحكم عليها .

٢ - الدراسة هي لإسناد المصدر الذي عزا إليه المؤلف .

فأما إذا لم يعز ، فهي لأمثل الأسانيد وأقواها .

٣ - قمت بترجمة لجميع رجال الإسناد ، مبتدئاً من شيخ المصنف - صاحب المصدر الذي يُدرس إسناده - ، ومنتهياً بالصحابي راوي الحديث .

وكل ترجمة - سوى ترجمة الصحابي - تشتمل على ما يلي :

أ - اسم الراوي ، ونسبه ، وكنيته ، وما يعرف به .

ب - ذكر اثنين من شيوخه ، واثنين من تلاميذه - على الأقل - بما يرفع حد الجهالة ، مع الحرص على أن يكون المذكور في الإسناد منهم .

ج - ذكر ما قيل فيه من جرح أو تعديل .

- فإن كان من المتفق على توثيقهم أو تضعيفهم ، اقتصرت على أبرز الأقوال وأشهرها ، وربما على ما قاله ابن حجر في " التقريب " ، أو الذهبي في "الكاشف " ، أو غيرهما من المختصرات .

- وأما إن كان من المختلف فيهم ، فإني أتوسع في ترجمته بذكر أقوال المعدلين ، فالمجرحين ، ثم اختم بما ترجح لي من حاله ، تحت عنوان : " خلاصة حاله " مقروناً بما ظهر لي من دليل أو تعليل متجشماً بذلك الصعاب ، فأسأله سبحانه إقالة العثرة ومغفرة الزلة .

د - ذكر سنة وفاته - إن وجدت - وإلا طبقته عند ابن حجر في التقريب إن كان من رجاله .

هـ - ذكرت عقب كل ترجمة ، المصادر التي استفدت منها في ترجمة ذلك الراوي ، مرتباً لها حسب وفيات أصحابها ، ذاكراً الجزء والصفحة ، ورقم الترجمة - إن وجد - رامزاً له بحرف " ت " .

فإن كان الراوي متفقاً على توثيقه أو تضعيفه ، اكتفيت في الغالب بـ : "تهذيب الكمال ، وتهذيب التهذيب ، والتقريب" إن كان من رجال الكتب الستة ، وإن كان من غيرها ذكرت أيضاً ما يوازي هذا العدد، ويفي بالغرض .

وأما إن كان الراوي من المختلف فيهم فإني أتوسع في ذكر المصادر ، مع العلم بأني لم أقيد كل ما وقفت عليه مترجماً لذلك الراوي ، وإنما حرصت على ذكر ما رأيت أن في ذكره مزيد فائدة ، حتى لا أثقل البحث بكثرة المصادر .

- هذا ما يتعلق بتراجم غير الصحابة ، فأما الصحابة فلا أتوسع في تراجمهم ؛ لأنهم كلهم عدول بتعديل الله ورسوله لهم ، وإنما أقتصر في ترجمة كل صحابي على اسمه

ونسبه وكنيته وما يعرف به ، وسنة وفاته ، وربما ذكرت شيئاً من خصاله وأعماله . ثم أختم الترجمة بذكر مصدرين أو ثلاثة في ترجمته .

٤ - إذا تكرر ورود الراوي مرة أخرى ، ذكرت خلاصة حاله وأحلت على موضع ترجمته .

ثالثاً : الحكم على الحديث :

١ - يعتبرُ الحكم على الحديث نتيجةٌ لدراسة الإسناد المتقدمة ، مع النظر في قواعد أهل الاصطلاح كالنظر فيه من جهة الاتصال ، والشذوذ ، والعلة القادحة .

٢ - الحكمُ هنا هو للإسناد الذي تمت دراستُه ، فإن كان هذا الإسنادُ صحيحاً قلت : "صحيحٌ بهذا الإسناد" واكتفيت بذلك .

وأما إن كان دون الصحيح ، فأبين السبب ، فأقول مثلاً :

حسنٌ بهذا الإسناد من أجل فلان صدوق . أو ضعيفٌ من أجل فلان وهكذا .

ثم أنظرُ هل له متابعاتٌ تقدمت حين التخريج أو غيرُها تقويه فأذكرُها وأكتفي بها ، وإلا بحثتُ له عن شواهدَ يتقوى بها ، ثم أَختمُ ببيان الحكمِ النهائيِّ للحديث بعد النظر في المتابعات والشواهد ، عاضداً حكمي بأقوال الأئمةِ المتقدمين .

منهج العمل في الشواهد :

١ - قمت بتخريج الشاهد على نحو ما تقدم في حديث الأصل ، إلا أنه دونه في التوسع بذكر المصادر ، والعناية بسياق الأسانيد ، حيث اكتفيت هنا بذكر من بذكره تتضح المتابعة المؤثرة في الحكم على الحديث .

٢ - لم أثبت دراسة الإسناد وتراجم الرواة ، وإنما اقتصرت على بيان حال الحديث مباشرة عقب تخريجه ، فإن كان صحيحاً اكتفيت بقولي : " صحيح " ، وإن كان دون ذلك بينت السبب .

منهج العمل في الكبائر :

ليعلم الناظر في هذا البحث ، أن القدر الذي حدد لي من أحاديث الفتاوى ، قد ذكر ابن القيم خلاله كثيراً من الكبائر - جلها بلا أدلة - لذا كان لابد من رسم منهج للاستدلال لها والعمل فيها كما يلي :

١ - جهدت كثيراً في الاستدلال لكل كبيرة بدليل خاص من السنة ؛ لأن الرسالة حديثية ، وهذا استغرق مني وقتاً وجهداً غير منظور ، ولا سيما في بعض الكبائر المتعلقة بالاعتقاد .

وأما أدلة الكتاب فلم ألتزم بها إلا حين تتعذر أدلة السنة .

٢ - لم أستوعب الأدلة لكل كبيرة ؛ لأن ذلك يطول جداً ، وإنما اكتفيت بما يغني في إثبات كونها كبيرة .

٣ - بحثت أولاً عن دليل خاصٍّ ينصُّ على أنها كبيرةٌ ، مجتهداً في البحث عن أمثل الأحاديث ، مقدماً الصحيح ، فالحسن ، فإن لم أجد بحثت حتى عن الضعيف الذي ضعفُه يسيرٌ ، حيث أوردُه ثم أعضدُه بما يدل على أنها كبيرة . وأما ما كان ضعفه شديداً فلا ألتفت إليه ؛ لأنه لا فائدة من الاستدلال به .

٤ - فإن لم أجد ، بحثت عن دليل خاص يدل على أنها كبيرة ، كورود الوعيد فيه ، أو الحد ، أو اللعن ، أو الغضب ... ونحو ذلك من أمارات الكبيرة التي ذكرها العلماء . مع الحرص على البحث عن أمثل الأحاديث وأقواها ، فإن لم أجد فما دونه ، معرضاً عن شديد الضعف والواهي ، إلا أن يكون مشهوراً فأورده لبيان علته .

٥ - فإن لم أجد دليلاً خاصاً لهذه الكبيرة ، بحثت عن دليل عام يتضمنها .

٦ - قد يذكر المؤلف لبعض الكبائر أدلة ، وهنا أكتفي بما ذكره ، إلا أن أجده غير كاف ، فأورد دليلاً آخر عقبه .

٧ - رقمت الأحاديث برقم ينتظمها مع أحاديث الفتاوى ، وإذا كان للكبيرة أكثر من حديث ، أشرت إلى ذلك عند نص المؤلف ، بذكر أرقامها ، ثم ذكرت عند كل حديث الرقم الذي يخصه .

٨ - كذلك قمت بترقيم الكبائر تلو أرقام الأحاديث ، وبينهما خط مائل ، وميزت أرقام الكبائر بحرف " ك " هكذا مثلاً : (٣٢/ك ٣٠) فالرقم الأول للحديث الوارد في هذه الكبيرة ، والرقم الثاني لهذه الكبيرة .

٩ - كل ما ذكرته في منهج العمل في الفتاوى ينطبق هنا ، من حيث طريقة تخريج الأحاديث ، ودراسة أسانيدها ، والحكم عليها ، ومثله إثبات فروق النسخ ، وشرح الغريب ، والتعليق على النص .

الخـــاتمة

وفيها ذكرت أهم النتائج ، التي ظهرت لي من خلال هذا البحث .

ثـم ختمـت الرسـالة بفهـارس شـاملة : للآيـات ، والأحـاديث والآثـار ، والأعـلام المترجم لهم ، والأماكن والبلدان ، والغريب ، والأشعار ، والمصـادر والمراجـع ، بالإضافـة إلى فهرس الموضوعات .

وبعـــد :

فأحمد ا لله تعالى وأشكره أن وفقني أولاً لسلوك طريق العلم الشرعي ، ثم ما يسـره لي من إتمام هذا البحث المتواضع ، فله الحمد أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطنـاً ، حمـداً يـوافي نعمـه ، ويكافئ مزيده .

وأسأله جل وعلا أن يجعل عملي هـذا خالصـاً صوابـاً نافعـاً ، وأن يتقبلـه مـني بقبـول حسن ، وأن ينفعني بـه في مقـام ليـس إلا الحسـنات والسـيئات بمنـه ورحمتـه ، إنـه ولي ذلـك والقادر عليه .

ثم هذا جهد المقل ، وهذه بضاعتي المزجاة ، أعرضها في ثوب أرجو أن يكون مقبـولاً حسناً ، وقد بذلت فيها جهـدي ، واستفرغت وسعـي ، ولا يكلـف ا لله نفساً إلا وسعهـا ، فإن أصبت فمن ا لله وحده ، وإن أخطأت فمن نفسي ، وأستغفر ا لله تعالى .

وأخـيراً : فلا يسعني إلا أن أشكر كل من كـانت لـه يـد وفضـل علـي - بعـد ا لله تعالى - وأخص بذلك والديَّ الكريمين الفاضلين ، متعهما ا لله بالصحـة والعافيـة ، وأطـال في عمرهما على طاعته ، وأسأله سبحانه أن يرحمهما كما ربياني صغيراً .

كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لفضيلة شيخي الدكتور : عبدا لله بن وكيـل الشيخ - المشرف على الرسالة - الذي غمرني بكريم طبعه ونبيـل خلقـه ، وكـان لتوجيهاتـه القيمة وآرائِه السديدة أكبرُ الأثر في إخراج الرسالة على هذا النحو ، فبارك ا لله فيـه ، وجـزاه عني خير الجزاء ، ونفع به المسلمين .

كما أشكر فضيلةَ الشيخ الدكتور : ماهر منصور عبدالرازق وفضيلةَ الشيخ الدكتور : خالد بن إبراهيم الرومي على تفضلهما بقبول مناقشةِ هذه الرسالة وتحملِ قرائتها وتقويمها ، وأسأل ا لله تعالى أن ينفعني بعلمهما وأن أفيدَ منهما ، إنه سميع مجيب .

والشكرُ موصولٌ لكل من قدم لي مساعدةً في مشوار هذه الرسالة ؛ فذلل لي ما استصعب علي ، أو أعارني كتاباً ، أو شاركني في مقابلة ، أو حباني بنصحه وتوجيهه ، فجزى ا لله الجميع خير الجزاء ، ولهم مني جزيل الشكر وعاطر الثناء .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى ا لله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

نسخ الكتاب الخطية

يقوم هذا العمل أساساً - كما هو معلوم - على تخريج الفتاوى النبوية الواردة في آخر كتاب " أعلام الموقعين " ، ودراسة أسانيدها والحكم عليها ، وليس على تحقيق الكتاب أو جزء منه ، ولكن إتماماً للفائدة ، ومن أجل الاطمئنان على سلامة النص المطبوع المراد تخريجه ؛ رغبت الوقوف على بعض النسخ الخطية لمقارنتها بالمطبوع ، فأفادني الأخ الفاضل الشيخ : ناصر بن إبراهيم العبودي بوجود بعض النسخ الخطية بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية ، وتوجد صورة منها في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، إلا أن الفتاوى - وهي الجزء الأخير من الكتاب - موجودة في نسختين منها فقط ، وهما مصورتان عنده ، فلم يبخل علي بهما جزاه الله خيراً .

وهذا وصفهما :

الأولى : رمزت لها بحرف (أ) .

ورقمها بالمكتبة المحمودية بالمدينة (١٣٩٨) .

وبمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٥٠) .

عدد أوراقها : (٢٤٤) ورقة .

مسطرتها : (٣٥) سطراً ، قد تزيد أو تنقص في بعض الصفحات .

في كل سطر : (١٣) كلمة تقريباً .

نوع الخط : نسخ حسن .

و لم يذكر تاريخ النسخ ، ولا اسم الناسخ .

وهي ناقصة من أول الكتاب ، وصفحاتها غير مرقمة ، وكتب عليها بعض الحواشي التي هي عبارة عن عناوين لبعض موضوعات الفتاوى ، أو بعض التصويبات والتعليقات ، والإلحاقات لصلب الكتاب ، وهي تدل على أن الذي قيدها من أهل العلم مما يعزز هذه النسخة ، وهي أحسن النسختين لوضوح خطها ، وتمامها .

الثانية : رمزت لها بحرف (ب) .

ورقمها بالمكتبة المحمودية بالمدينة (١٤٥٤) .

وبمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٩٠) .

عدد أوراقها : (٢١٣) ورقة .

مسطرتها : (٣٠) سطراً ، قد تزيد أو تنقص في بعض الصفحات .

في كل سطر : (١٣) كلمة تقريباً .

نوع الخط : نسخ معتاد .

ولم يذكر تاريخ النسخ ، ولا اسم الناسخ .

وهي ناقصة - أيضاً - من أول الكتاب ، وكذلك من آخره بمقدار (٢٢) حديث ، بالإضافة إلى أنه سقط من أثنائها بعض الأحاديث ، وانظر مثلاً الحديث رقم (١٦٢، ١٦٨) .

وصفحاتها غير مرقمة .

وإليك نماذج مصورة من هاتين النسختين :

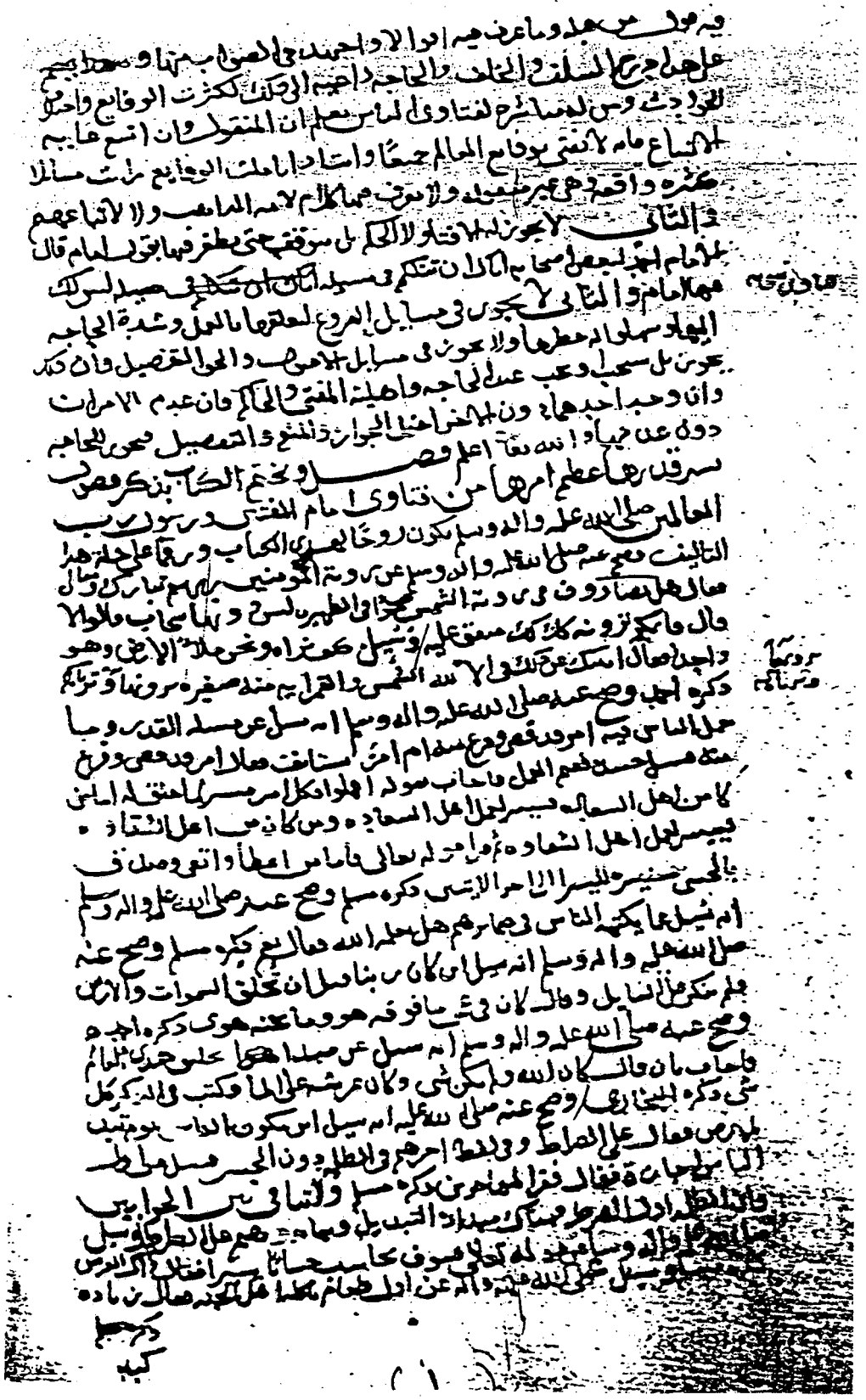

السرقة قالوا حرام قال لان يسرق الرجل من عشر ابيات ايسر من ان يسرق من
جاره ذكره الجن وقال صلعم اتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال
ذكرك اخاك بما يكره قيل ارايت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول
فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته ذكره مسلم . للامام احمد
ومالك ان رجلا سال النبي صلعم ما الغيبة قال ان تذكر من امرء ما يكره ان يسمع
فقال يا رسول الله ان كان حقا قال ان كنت كاذبا فقد بهته ذكره مسلم . للامام احمد
وذكر البهتان و سئل صلعم عن الكبائر فقال الاشراك بالله وعقوق الوالدين
وقول الزور وقتل النفس والفرار يوم الزحف وقيل الغموس الغيبة
وقتل الانسان ولده خشية ان يطعم معه والزنا بحليلة جاره واكل وقاوى نبوية في الكبائر
مال اليتيم وقذف المحصنات وهذا مجموع من احاديث فصل
ومن الكبائر ترك الصلوة ومنع الزكاة وترك الحج مع الاستطاعة
والافطار في رمضان بغير عذر وشرب الخمر والسرقة والزنا واللواط والكذب
لحلوان الحكم واخذ الرشا على الاحكام والكذب على النبي صلعم والقول على الله
تعالى بلا علم وفي اسمائه وصفاته وافعاله واحكامه ونحو ما وصف به نفسه ووصفه
به رسوله صلعم واعتقاد ان ان كلام احد يستغنى به عن كلام الله ورسوله يجب اصلا
وان ظاهر كلام الله ورسوله باطل وخطأ لكفر وتشبيه وضلال وترك ما جاء به
صلعم لجهل غيره وعدم الخيال المسمى بالعقل واتباع سبيل الظالمة والاعراب
الباطلة والآراء الفاسدة والاكشوفات الشيطانية على ما جاء به وقمع
المكوس وظلم الرعايا والاستئثار بالفيء والكبر والعلو والبخل والجبن والرياء والسمعة
وعدم خوف المخلوق على خوف الخالق ومحبته على محبة الخالق ورجائه على رجاء الخالق وقاوى الاوزاعي
واذاية العباد في الارض والفساد وان لم ينل ذلك ومسبة الصحابة وقطع
الطريق واقراء الرجل الفاحشة في اهله وهو يعلم والمشي بالنميمة وترك التنزه
من البول وتخبيث الرجل وترجيل المراة ووصل شعر المراة وطلبها ذلك فطلب الرجل
ذلك كبيرة وفعله كبيرة والوشم والاستنشام والوشر والاستئثار والنهب
والتنقص والطعن في النسب وبراء الرجل من ابيه وبراءة الاب من ابنه
واجبار المراة على زوجها وله امر غيره والنياحة ولطم الخد وشق
الثياب وحلق المراة شعرها عند المصيبة بالموت وغيرها وبعير مراط
الارض وهوائها وطبائعها والجور في توصيته وحرمان الوارث
حقه من الميراث واكل الربا واكل الميسر والدم ولحم الخنزير والخبائث
واستحلال المخالفة له والتحيل على اسقاط ما حرم الله او وجب الله
وتحليل ما حرم الله وهو استباحة محارمه واسقاط فرائضه
بالحيل ومنع الحر اداء المملوك من سيده ونشوز المراة من زوجها وكتمان
العلم عند الحاجة الى اظهاره وتعلم الحاذق العلم للدنيا والمباهاة
والتعلو على الناس وقتل النفس بغير حق والعدوان والجور في الحكم واتيان المراة
في دبرها وفي حيضها والمن بالصدقة وغيرها من عمل الخير واستاثار بطن
بالله وايمانه في احكامه الكونية والدينية والتكذيب بقضائه وقدره

واستوايه

وان الي احتاج مالي صالات وملك لا بيك ان اولادكم من اطيب كسبكم فكلوا من كسب اولادكم ذكره ابو داود و ث سأله صلعم عن الهجر والجفاء بعده فقال صلعم الك والديه ان قال نعم قال فارجع الى والديك فاحسن صحبتهما ذكره مسلم سأله صلعم اخر عن ذلك فقال ويحك احية امك قال نعم قال ويحك الزم رجلها ثمة الجنة ذكره ابن ماجه ث سأله صلعم رجل من الانصار فقال هل بقي علي شيء من بر ابوي قال نعم خصال اربع الصلوة عليهما والاستغفار لهما وانفاذ عهدهما واكرام صديقهما وصلة الرحم التي لا رحم لك الا من قبلهما فهو الذي بقي عليك من برهما بعد موتهما ذكره احمد ث سئل صلعم ما حق الوالد من على الولد فقال هما جنتك ونارك ذكره ابن ماجة ث سأله صلعم رجل فقال ان لي قرابة اصلهم ويقطعوني واحسن اليهم ويسيئون واعفو عنهم ويظلمون افاكافيهم فقال لا اذا تكونون جميعا ولكن حد الفضل وصلهم وانهم لن يزال معك ظهير من الله ما كنت على ذلك ذكره احمد ث عند مسلم ان تكلمت بكلمة فكانما تسهم المل ولن يزال يحك من الله ظهير ما دمت على ذلك ث بل صلى الله عليه وآله وسلم ما حق المرأة على الزوج فقال يطعمها اذا طعم ويكسوها اذا اكتسى ولا يضرب الوجه ولا يقبح ولا يهجر الا في البيت ذكره ابو داود و سأله صلعم رجل فقال استأذن على امي قال نعم قال انى معها في البيت فقال استأذن عليها فقال اني خادمها فقال استأذن عليها اتحب ان تراها عريانة قال لا قال استأذن عليها ث سئل صلعم عن الاستيناس في قوله تعالى حتى تستأنسوا قال تكلم الرجل بتسبيحة وتحميدة وتكبيرة وتحميدة ويؤذن اهل البيت ذكره ابن ماجه وعصى رجل فقال يا رسول الله ما اقول قال قل اللهم رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم ربنا ورب كل شيء منزل التوراة والانجيل والفرقان اعوذ بك من شر كل شيء انت آخذ بناصيته انت الاول فليس قبلك شيء وانت الآخر فليس بعدك شيء وانت الظاهر فليس فوقك شيء وانت الباطن فليس دونك شيء اقض عنا الدين واغنا من الفقر قال فقل لهم يسبحكم الله و يصلح بالكم ذكره احمد

تم الكتاب والحمد لله رب العالمين الحمد لله على كل حال
والصلوة والسلام الاتمان الاكملان على سيد المرسلين
وحبيب رب العالمين وعلى آله الهداة
الميامين كلما ذكره الذاكرون
وغفل عن ذكره
الغافلون

خاتمة النسخة (أ)

بداية الفتاوى من النسخة (ب)